

السلطات السعودية تكسب التأثير والنفوذ بأموالها القذرة



كواحدة من قضايا الفساد العابر للحدود، تعودُ إلى الواجهة قضية رشوى قدّمَتها السعودية لرئيس الوزراء الماليزي السابق داتوك سيري نجيب رزاق، الذي تلقّى أكثر من مليارٍ رينغيت ماليزي قبلَ إيداعها في حسابه الشخصي، لكنّه أمام المحكمة العليا في كوالالمبور، قال إنّ المبلغ الذي تلقّاه منَ المملكة هو بمثابة تبرُّع منَ الملك السعودي عبد الله، مُؤكِّدًا أنه تلقّى رسائل من سكرتيره الخاصّ.

وإلى ذلك، شدّد رزاق على أنه لم يطلب من رئيس هيئة مكافحة الفساد الماليزية أيّ خدمة في تحقيقات صندوق التنمية الماليزي. يُذكر أنّ رزاق يُواجه 25 تهمةً، بما في ذلك أربع تهم باستخدام مناصبه، و21 تهمة بغسل الأموال.

هذا وتُخصّصُ الرياض إنفاقًا خاصًّا لتقتمُّهُ من ميزانيّتها، لتستخدمه كرشاوى لعددٍ منَ الدول، بغية خلق مساحة تأثير ونفوذ، تتحوّل لاحقًا إلى استغلال.

فاستقطابُ السياسيين والمؤثرين يكون جزءاً منَ المشروع السعودي، من أجل التوسُّع والتمدُّد، من خلال إنفاق على حساب الإنماء الداخلي والمواطنين.

علماً بأن مملكة ال سعود قد برعت بدفع التاؤى، وتمرست بتقديم الرشاوى لكافة رؤساء وملوك ومسؤولي دول عالم، فأين ما حل المال السعودي أناخت الفضائح وبأبسط تحقيق أو هبوب ريح معاكسة تزيل الستار عنها وتكشف نتائجها، حتى أصبحت لعنة ونقمة على متلقيها ولم يكن ملك أسبانيا السابق خوان كارلوس بأول من تلقف هذا المال الحرام، ولم يكن الأخير، فقد سبقه الحلاب العظيم دونالد ترامب الذي أخذ 480 مليار دولار بلقفة واحدة، وكذلك رئيس الوزراء الإيطالي السابق ماثيو رينزي، ونجيب عبدالرزاق، رئيس وزراء ماليزيا السابق، وأيضاً المخلوع عمر البشير رئيس السودان، ناهيك عن ممثلات (البورنو) الآتي حصلن على حصة الأسد من الأموال السعودية، والحيل على الجرار، وقطار المال السعودي يسير على سكة الرشاوى ودفع التناوات وينثر الأموال وكأنه صراف آلي معطل.